أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والاقراض: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية

اعداد
فرح فواز عبد الله نجديه
الكلية التقنية للبنات بجدة

الاستلام: ٢٠١٩/٢/٢٥ القبول: ٢٠١٩/٣/٢٥

المستخلص:
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره في اتخاذ القرارات الائتمانية للمؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) في المملكة العربية السعودية، وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وزعت بشكل عشوائي على (١٢٧) من متخذي قرار الائتمان في القطاعين الحكومي والخاص. وكان من نتائج الدراسة: أن المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) تعتمد على معلومات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، كما أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن تلك المعلومات يؤثر على قرارات منح الائتمان، حيث أنه يحسن من فرص الحصول على التمويل، بالإضافة أنه يُمكن المنشأة المفصحة من الحصول على قيمة أعلى للتمويل، ويقلل من الضمانات المطلوبة، ويقلل من تكلفة التمويل، ويعمل على توفير فترة استحقاق أعلى، وانه لا توجد فروق في تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات المؤسسات المالية في القطاعين (الحكومي والخاص). وأوصت الدراسة بأن على المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) أن تحرص على تحديد الاحتياجات التدريبية وتقديم دورات تدريبية بشكل منتظم لتحسين أداء العاملين عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وبضرورة التأكد من توفر معلومات بشأن عدم ارتباط المنشأة المقترضة بانتهاكات حقوق الإنسان، والاسترشاد بمعلومات العدالة بين الموظفين للمنشأة المقترضة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، بالإضافة إلى توعية المنشآت المقترضة بفوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية (الحكومية والخاصة).

الكلمات المفتاحية: التمويل/ الإقراض/ الاستدامة/ المسؤولية الاجتماعية/ الائتمان.

Abstract:

This study aims to gain insights on the role and impact of social responsibility disclosure on the financing and lending decisions taken by financial institutions either in the government or private sectors in

the Kingdom of Saudi Arabia. To achieve this aim, the analytical descriptive method has been employed. A questionnaire has been created and randomly distributed to a sample of (127) credit decision makers in both government and private sectors.The study findings show that the financial government and private institutions rely on the social responsibility information when taking credit decisions (financing or lending decisions). Moreover, the findings show that disclosure of social responsibility information impacts the credit-granting decisions as it improves access to credit, enables the disclosing entity to obtain higher value financing, reduces the need for collaterals, reduces the costs of financing, and provides a higher maturity period. The findings also show that there are no significant differences in the impact of social responsibility disclosures on the decisions of the financial institutions in either the government or the private sectors.In view of the study findings, several recommendations have been made. First, it is recommended that the financial government and private institutions should identify the training needs of their credit personnel and provide regular training courses that aim to improve the skills of the credit decision makers. It is also recommended to ascertain the availability of information to confirm that the borrowing entity has no associations with human rights violations. It is also recommended to build upon information of the borrowing entities' measures related to equity among employees before granting credit. Finally, it is recommended to raise awareness of the borrowing entities about the benefits of social responsibility disclosure for both government and private financial institutions.

المقدمة:

حظيت المسؤولية الاجتماعية بالنصيب الأوفر من الاهتمام العالمي خلال السنوات الماضية، ونتيجة لذلك فقد أصبح للمؤسسات المالية (الحكومية و الخاصة) دوراً اساسياً في عملية التنمية المستدامة ، ودليل ذلك ما تم تحقيقه من نجاحات من قبل الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، حيث ان المؤسسات المالية ليست بمعزل عن المجتمع الذي تعمل ضمن حدوده، ولقد تنبهت تلك المنشآت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها والاهتمام بهموم المجتمع

والبيئة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القواعد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي وحماية البيئة. (التلهوني، ٢٠١٢)
وحيث ان الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية قد اتسم بالتطور المستمر من قبل منشآت الاعمال، كان لابد أن تتضمن تقارير المنشأة الاداء الاجتماعي خلال الفترة المالية الماضية (ممدوح، ٢٠١٠)، ويمكن اعتبار الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من المعلومات المهمة التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم (مارق، ٢٠٠٩).
ونظراً لان التقارير المالية تعتبر أداة مهمة للمستفيدين وموجهة لقراراتهم الاقتصادية لما تقدمه لهم من معلومات واضحة قابلة للقراءة والفهم والمقارنة وصحيحة وموثوقة، لذلك لابد من إعداد هذه التقارير وفق معايير موحدة مع ضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات التي تساعد المستفيدين في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. (إسماعيل، ٢٠٠٨)
وتعد المؤسسات المالية كالمقرضون والممولون من اهم مستخدمي القوائم المالية، ونتيجة لذلك فقد كان لزاماً ان تتوفر دراسة اقتصادية ومالية تقيم المشروع وقدرته على سداد التمويل قبل ان يتم منح الائتمان (خالدي وزاوي، ٢٠١٧: ٦٨٥)، ويتفق (فرج، ٢٠١٧: ٦٤٨) مع ما سبق في أن قرار منح الائتمان يأتي بعد العديد من الدراسات التي تقوم بها جهة الإقراض لتحليل الجدارة الائتـــمانية لدى المقترض ومقدرته على سداد القرض في المواعيد المحـــددة وليس وليد الصدفة لذلك يجب الاخذ بمبدأ الحيطة والحذر قبل استكمال عملية الاقراض.
ويعد التوسع والافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية من الأمور التي تحقق منافع عديدة للمقرضين والممولين، حيث أن زيادة مستويات الإفصاح تؤدي إلى مزيد من الشفافية التي تساعد المقرضين والممولين في اجراء تقييم أفضل لأداء المنشأة، وقدرتها على التوسع والاستمرار، وقدرتها على خلق القيمة من خلال تقييم مدى استجـــابة المنشأة لالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية. (إسماعيل، ٢٠١٦: ١٦٦)
وتحاول هذه الدراسة التعرف على قدرة منشآت الاعمال في القطاع الخاص على مواكبة المتطلبات المحلية والعالمية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماع على ترشيد قرارات الإقراض والتمويل للمؤسسات المالية داخل المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) في المملكة العربية السعودية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما مدى اعتماد المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) على معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها لدى اتخاذ قرار منح الائتمان؟

٢. ما هو تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات الائتمان لدى المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة)؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على مدى اعتماد المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) على معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
٢. التعرف على تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والاقراض لدى المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة).

أهمية الدراسة:
بناء على ما تم توضيحه ومناقشته في مقدمة ومشكلة الدراسة فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في النقاط التالية:

- تظهر أهمية الدراسة في التركيز على مناقشة موضوع تأثير الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنشآت القطاع الخاص على المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) داخل المملكة العربية السعودية.
- تظهر أهمية الدراسة في حاجة متخذي قرار التمويل والاقراض إلى معلومات مالية وغير مالية متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي تساهم في عملية ترشيد القرارات المتخذة من قبلهم.

منهاج الدارسة:
لتحقيق الغرض من هذه الدراسة ووصولاً لأفضل الطرق والاساليب للتعرف على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات الإقراض والتمويل الخاصة بالمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، وكمعالجة لمشكلة الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملائمته لطبيعة الدراسة، فالمنهج الوصفي يقوم بوصف وتحديد المشكلة قيد الدراسة وصفاً شاملاً، وتحديداً دقيقاً، والذي تم من خلاله اجراء التطرق إلى ما امكن التوصل إليه من الادبيات والدراسات السابقة والدوريات العلمية ذات العلاقة بمجال الدراسة، وتم تصميم استبانة؛ استخدمت في جمع بيانات الدراسة، وتحليلها لرصد الظاهرة محل الدراسة.

نطاق ومحددات الدراسة:
تناولت الدراسة في جانبها النظري على الدراسات الأدبية ذات الصلة بالموضوع، وعلى الصعيد الميداني فقد اهتمت الباحثة بدراسة أثر إفصاح منشآت القطاع الخاص على قرارات الممولين والمقرضين في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية من خلال استطلاع رأي المؤسسات المالية الحكومية والخاصة.

مجتمع الدراسة وعينته:

مجتمع الدراسة هو عبارة عن موظفي المؤسسات المالية المسؤولين عن برامج التمويل والاقراض لمنشآت القطاع الخاص، أما من الناحية الجغرافية فقد تم التطبيق على المؤسسات المالية والمنشآت الاقتصادية المتواجدة في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Cooper & Uzun, 2015): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وتكلفة تمويل الديون في الشركات المساهمة الامريكية، وكان من بين النتائج التي توصلت الدراسة إليها ان هناك علاقة وطيدة بين انخفاض تكلفة التمويل لدى الشركات التي تتمتع بمسؤولية اجتماعية عالية، ومن الجدير بالذكر ان الباحثان اعتمادا على الدراسات السابقة في دراستهما وكذلك تم استخدام بيانات التحليل المالي المستخرجة من شركة MSCI للشركات الامريكية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م بالإضافة إلى استخدام مؤشرات المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (Cheng et all, 2014): سعى الباحثون في هذه الدراسة إلى معرفة علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحصول على تمويل، وافترض الباحثون ان تحسين فرص الحصول على تمويل قد ترجع إلى انخفاض تكلفة الديون بسبب تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وانخفاض التباين في المعلومات بسبب زيادة الشفافية، ولقد اعتمد الباحثون في دراستهم على الادبيات السابقة والمؤشرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وقد طبق الباحثون المؤشرات على مختلف القطاعات في ١٠,٠٧٨ شركة في ٩٤ بلداً في جميع انحاء العالم، وقد غطى البحث الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢م و٢٠٠٩م، وتوصل الباحثون إلى ان الأداء المتميز في المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين فرص الشركة في الحصول على تمويل.

دراسة (Roberts & Goss, 2011): اهتمت هذه الدراسة بمعرفة العلاقة بين تأثير أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكلفة القروض المصرفية الخاصة، والتي استخدم فيها الباحثان تحليل عينة من ٣٩٩٦ قرض للشركات الامريكية من قاعدة بيانات KLD STATS بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة في هذا المجال. وتشير النتائج التي توصلوا إليها ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تأتي في المرتبة الثانية عند تحديد هامش القرض.

الدراسات العربية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

دراسة (إسماعيل، ٢٠١٦): ركز الباحث في هذه الدراسة على اختبار أثر الإفصاح في تقارير الاعمال المتكاملة على تقييم الممولين لقدرة المنشأة على خلق القيمة للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وتأثير ذلك على قرار منح الائتمان، ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال مسح المصـــادر العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، ولقد قام الباحث في الجزء التطبيقي بعمل دراسة تجريبية ميدانية، ولقد تبين من الدراسة النظرية ان خلق القيمة لدى المنشآت من منظور الجهات المقرضة يشمل المؤشرات المالية بجانب المؤشرات الغير مالية، وان المؤشرات الغير مالية تخضع لطرق عرض مختلفة ويتباين الإفصاح عنها من شركة لأخرى، وأن تأثير ارفاق المعلومات غير المالية يزيد من فرصة الموافقة المبدئية على القرض، وان المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمـــال له أثر على قرارات منح الائتمان.

دراسة (النسور والنقرش، ٢٠١٦): سعى الباحثان في هذه الدراسة إلى معرفة واقع المشاريع واهم المعوقات الخاصة، وقد طبقت هذه الدراسة على منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، وقد افترض الباحثان ان مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في المنطقة تقوم بطلب ضمانات ميسرة وتسهيلات كافية لفترة سداد القــروض، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم خدمات استشارية، وقد اتضح من نتائج الدراسة ان مشروعات الجوف المتناهية الصغر تمثل فقط ٢% من مجمل المتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية، كما تبين ان اهم معوقات التمويل التي تواجـــه المشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة هو التشدد في الضمـــانات المصرفية، وعدم التناسب بين التمويل والدفعات اللازمـــة لإقامة المشروعات، وبطء إجراءات الحصول على التمويل، وعدم وجود تسهيلات خاصة بفترة سداد القرض.

دراسة (الزامل، ٢٠١٥): كان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التـقارير المالية السنوية للشركات القطاع الصناعي في كلاً من البتروكيماويات والاسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي لعـام ٢٠١٣م، والهدف الاخر للدراسة هو معرفة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبعض آليات الحوكمة وخصائص الشركات، ولقد قام الباحث ببناء مؤشر لقياس المسؤولية الاجتماعية لتحقيق اهداف الدراسة، ولقد افترض الباحث في رسالته انه لا توجد فروق في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للعينة تبعاً للموقع الجغرافي للشركة، وانه لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وبين عناصر الدراسة الأخرى وهي حجم الأصول، وإجمالي المبيعات، وعمر الشركة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، والأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد لجان مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ولقد استخدم الباحث الدراسات والادبيات السابقة في الجزئية النظرية الخاصة للبحث، اما فيما يتعلق باختبار الفرضيات فقد اعتمد الباحث على تحليل البيانات المدرجة في سوق الأوراق المالية والخاصة بشركات البتروكيمياويات

والاسمنت للعام ٢٠١٣، ولقد تبين من الدراسة ان تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، ولقد تصدر مجال المجتمع المحـــلي في الإفصاح بين مجالات المسؤولية الاجتماعية، ويليه مجال الموارد البشرية، وفي المركز الثالث يأتي مجال حماية البيئة، اما المركز الأخير فقد كان من نصيب المنتج والعملاء ، كما وضحت الدراسة ان هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعيـــة وبين عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وعدد اللجان مجلـس الإدارة، وتبين من الدراسة انه لا توجد علاقة بين مستوى الإفصـــاح عن عنـــاصر المسؤولية الاجتمـــاعية وبين عدد أعضاء مجلس الإدارة، واجتماعاتهم، وعمر الشركة، وكشفت الدراسة انه لا توجد فروق في مستـــوى الإفصاح عن عناصـــر المســؤولية الاجتماعيـــة للشركات تبعاً للموقع الجغرافي الخاص بها.

دراسة (عمر واخرون، ٢٠١٤): هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتمـــــاعية على الأداء المـــــالي في شركات الصناعة المساهمة الأردنية، من خلال دراسة الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (تنمية الموارد البشرية، خدمة المجتمع، الارتقاء بالمنتجات، تنمية الموارد البيئية)، وافترضت الدراسة انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الانشطـــة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على موجودات الشركات الصناعية الأردنية، والفرضية الثانية هي انه لا يوجد أثر للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على العائد على حقوق المساهمين في تلك الشركات، ولقد استخدم في الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، وتحليل الانحدار المتعدد، وبلغت عينة الدراسة ٥٨ شركة في الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، واظهرت النتائج ان الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ولم تؤثر بقية الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

دراسة (عنيزة وعلي، ٢٠١٣): كان أحد اهم أهداف هذا البحث هو بيان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مستخدمي التقارير المالية، ولقد استندت الدراسة إلى عدة فرضيات أهمها انه توجد علاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقرارات مستخدمي التقارير المالية، وأن مستخدمي التقارير المالية يرغبون في تبني الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وأن ذلك الإفصاح يؤثر في قراراتهم، وتختلف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية، واستند الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من الدراسة، اما الجانب العملي فقد تم استعراض الواقع العملي لمعمل اسمنت الكوفة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى استطلاع رأي عينة من مستخدمي التقارير المالية حول اثر المسؤولية الاجتماعية على قراراتهم في سوق الأوراق المالية العراقية، وتوصل الباحثان إلى ان الوحدات العراقية لا تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، وكذلك وضحت الدراسة اهتمام مستخدمي التقارير المالية بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لما له من تأثير على

قراراتهم، كما أظهرت النتائج ان مجال حماية المستهلك من خلال الاهتمام بالمنتج النهائي حظي على الاهتمام الأكبر من بين مجالات المسؤولية المختلفة بالنسبة لمستخدمي تلك التقارير.

عند استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع تبين التالي:

١. اظهرت بعض الدراسات السابقة علاقة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتمويل والاقراض مثل دراسة (Cooper & Uzun, 2015) و (Cheng et all,2014) ودراسة (Roberts & Goss,2011)، ودراسة (إسماعيل، ٢٠١٦).
٢. تناولت بعض الدراسات موضوع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وعن التكاليف الخاصة بها مع متغيرات اخرى مثل الاداء المالي، وقرارات مستخدمي القوائم المالية، مثل دراسة (عمر واخرون،٢٠١٤)، (عنيزة وعلي، ٢٠١٣)
٣. ركزت دراسة (الزامل، ٢٠١٥) على المملكة العربية السعودية كمجتمع للبحث الخاص بالمسؤولية الاجتماعية.
٤. ناقشت دراسة (النسور والنقرش، ٢٠١٦) واقع التمويل والاقراض في المملكة العربية السعودية.

تتشابه بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما وتتشابه مع دراسات اخرى في تناولها لجانب تأثير الافصاح على قرارات التمويل والاقراض. وتمتاز الدراسة الحالية بأنها تهدف إلى قياس تأثير الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والاقراض في المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) وهذا ما يميزها عن بقية الدراسات التي اتخذت المملكة العربية السعودية كمجتمع للدراسة.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

من الجدير بالذكر انه قد تعددت الآراء حول تعريف المسؤولية الاجتماعية فقد تناولها الباحثون من عدة جوانب فقد عرفها (الزامل،٢٠١٥، ٣٤) بأنها عبارة عن التزام ديني ومجتمعي ووطني، ويكون تصرف المنشآت التجارية تصرفاً مسؤولاً امام أصحاب المصلحة، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعني بالضرورة حصول المنشأة على منافع مباشرة من جراء التزامها بتلك المسؤولية.

ويرى (حسناء، ٢٠١٤، ٢٤٣) بأنها الالتزام الاختياري والذي من خلاله تلتزم المؤسسات بالاهتمام بالجانب الاجتماعي والبيئي اثناء تنفيذها مختلف الانشطة التجارية مما يساعد على تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين الظروف والأوضاع البشرية فضلا عن القضايا البيئية والاهتمام بكل الأطراف ذات المصلحة.

ويرى (محمد،٢٠١٢، ٣٤٢) ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تعني أن تحقق المنشأة الأرباح مع التزامها بالقوانين، وان تكون منشأة ذات مواطنة جيدة، وتتبع الاخلاق من خلال مساهماتها المادية لدعم القيم والمبادئ الاجتماعية.

والمسؤولية الاجتماعية في رأي (سكاك، ٢٠١١، ٢٠١) هي مجموعة الأنشطة المتبناة من قبل المنشأة الاقتصادية والتي تلبي الاحتياجات الاجتماعية، وليس لها أثر إيجابي مباشر على المنشأة الاقتصادية.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح للباحثة ان هناك عناصر مشتركة اتفق عليها الباحثون في تعريف المسؤولية الاجتماعية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. تعتبر من القرارات الاختيارية للمنشآت التجارية.
٢. يتم من خلالها تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.
٣. تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.
٤. يرتبط فيها تحقيق الربح بالالتزام بقوانين واخلاقيات المجتمع.

لذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها قرار اختياري للمنشآت حيث أن له فوائد غير مباشرة، ومن متطلباته المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع مع مراعاة القوانين والأنظمة الاجتماعية السائدة.

أهمية ومزايا تطبيق المسؤولية الاجتماعية:

في ضوء تزايد المطالبة بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية كان لابد ان يكون هناك ما يكفي من المبررات المنطقية التي من شأنها تشجيع المنشآت لتحقيق مطالبات المجتمع وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، ويشير معيار ISO 26000 إلى أهم مزايا تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المنشآت ويلخصها في النقاط التالية: (المنظمة الدولية للتقييس،٢٠١٠، ٢٠-٢١)

١. اتخاذ القرار بشكل يلائم متطلبات المجتمع.
٢. تحسين إجراءات إدارة المخاطر بالمنشأة.
٣. تحسين سمعة المنشأة الاقتصادية وتعزيز ثقة العملاء.
٤. تيسير حصول المنشأة الاقتصادية للرخص الازمة لمزاولة النشاط.

٥. تحسين الوضع التنافسي للمنشأة في جميع المزايا المتعلقة بالاستثمار والتمويل.
٦. تعزيز وضع المنشأة مع أصحاب المصالح وتوليد الابتكار من خلال وجهات النظر المتعددة للأطراف المختلفة.
٧. المساهمة في كسب ولاء الموظفين واشراكهم في تحقيق اهداف المنشأة، وتحفيزهم والاحتفاظ بهم، والمحافظة على صحتهم.
٨. المساهمة في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، والمساعدة على خفض استهلاك الطاقة، وخفض مخلفات الإنتاج.
٩. تحقيق المنافسة العادلة والحد من أسباب الفساد.
١٠. تحسين جودة المنتجات مما يساهم في زيادة رضا المستهلكين.
ومما سبق ترى الباحثة انه حينما يتقاطع الهدف الرئيسي للمنشأة وهو تحقيق أعلى عائد ممكن مع قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية فإن الفوائد التي يمكن ان تجنيها المنشأة تنقسم إلى فوائد داخلية للمنشأة الاقتصادية وفوائد خاصة بالمجتمع كما يصورها الجدول رقم (١) كالتالي:

جدول رقم (١) الفوائد المترتبة على تبني المنشآت للمسؤولية الاجتماعية

التأثير	الفائدة	من خلال
الفوائد العائدة على المنشأة	١- تحسين سمعة المنشأة. ٢- زيادة الإنتاجية. ٣- زيادة المبيعات. ٤- كسب ولاء العملاء وثقتهم. ٥- التقليل من التكاليف. ٦- جذب رؤوس الأموال. ٧- تسهيل الحصول على تمويل.	١- تحسين جودة المنشآت. ٢- كسب رضا العاملين. ٣- التقليل من استهلاك الطاقة.
الفوائد العائدة على المجتمع	١- تحقيق الرفاهية للمجتمع. ٢- وجود منشآت صديقة بالبيئة وتحقق مطالب المجتمع.	١- الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. ٢- انشاء مشاريع تنموية. ٣- التخفيف من الاثار السلبية الناتجة عن الإنتاج والتشغيل.

المصدر: بتصريف من الباحثة

مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعد الإفصاح المحاسبي الأداة الرئيسية التي تعمل على ايصال نتائج الاعمال الخاصة بالمنشأة للمستخدمين، وترتكز قرارات العديد من مستخدمي التقارير المالية وخصوصاً الممولين والمستثمرين على المعلومات الواردة في التقارير المالية، ولقد اهتم مبدأ الإفصاح على ضرورة احتواء التقارير المالية على كافة المعلومات اللازمة التي تمكن مستخدميها من تكوين صورة واضحة عن المنشأة ومركزها المالي. (عبد الحليم، ٢٠١٤، ٢٩) ، ويعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي من المواضيع المثيرة للجدل داخل الوسط المهني بين المحاسبين بعضهم البعض، كما انه يعتبر مسألة خلاف بين المحاسبين مع الإدارة، والمراجعين الخارجيين من جهة ومستخدمي القوائم والتقارير المالية من جهة أخرى (عبد العزيز، ٢٠١٦، ص ١١٠).

ويرى (حسناء، ٢٠١٤، ص ٢٤٠) ان عدم الاقتصار على المعلومات التي تعكس العمليات المالية يعد من مقتضيات تحسين الإفصاح المحاسبي، وينبغي ان يتضمن الإفصاح المعلومات ذات التأثير المباشر (معلومات اقتصادية) والمعلومات ذات التأثير غير المباشر (الاجتماعية)، ويجدر الذكر أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من أهم المعلومات التي يمكن ان تفصح عنها المنشأة ضمن المعلومات ذات التأثير الغير مباشر.

ومن الملاحظ أن هناك تفاوت كبير بين المنشآت في افصاحها عن المسؤولية الاجتماعية، وقد يعود السبب وراء ذلك إلى تعدد مجالات وعناصر المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى عدم وجود إلزام قانوني من قبل الجهات التشريعية لها (الزامل، ٢٠١٥، ص ١١٢)، وهذا ما يؤيده (يوسف، ٢٠١٦، ٣٦٩) حيث يؤكد انه بالرغم من أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات فإنه لا توجد إرشادات مهنيـــة تنظم الإفصاح عنها.

ويذكر (عبد الحليم، ٢٠١٤، ٢٧) أن المقصود بعملية الإفصاح الاجتماعي هو إيصال المعلومات حول علاقة المنشأة بالمجتمع والبيئة من خلال تضمين القوائم والتقارير المالية بكافة المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنشأة.

ويعرفها (Vurro & Perrini, 2011, 416) بأنها الأداة التي تعمل على تحسين السيطرة على الأثر الاجتماعي لأنشطة المنشآت، كما تعتبر وسيلة تستطيع المنشأة من خلالها تعزيز قدرتها على تطوير إدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة.

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثة تعريف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنها تقرير اختياري من قبل المنشأة عن أدائها الاجتماعي يحقق لها العديد من الفوائد الغير مباشرة.

اساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: فصل تقارير المسؤولية الاجتماعية عن التقارير المالية (تقارير الاستدامة):

بعد ان ظهرت الحاجة إلى التوسع في عملية الإفصاح وزيادة مطالبات أصحاب المصالح والمنظمات الدولية لإظهار الأثار البيئية والاجتماعية لأعمال المنشأة بجانب الآثار الاقتصادية، ظهرت تقارير الاستدامة كشكل من اشكال الإفصاح الاختياري غير الالزامي،

حيث تعمل هذه التقارير على الإفصاح بشكل متوازن عن كل الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال توفير معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، وتوضح تلك التقارير مدى قدرة المنشأة على تلبية احتياجات ورغبات أصحاب المصالح.
ومن الناحية الاجتماعية فإن اهتمام تقارير الاستدامة ينصب على المصلحة العامة للمجتمع الذي تعمل المنشآت ضمن نطاقه، حيث توفر معلومات متعلقة بالممارسات والمعايير الأخلاقية، والتنمية المهنية، والممارسات الخاصة بتعيين العاملين، والتبرعات الخيرية، وغيرها من الاعمال الاجتماعية. (حسن وآخرون، ٢٠١٧: ٣٧٣-٣٧٤)

الإفصاحات المعيارية لتقارير الاستدامة:

تم تصنيف المبادئ التوجيهية والافصاحات المعيارية لثلاثة فئات رئيسية وهي الفئة الاقتصادية، والفئة البيئية، والاجتماعية. وتتكون الفئة الاجتماعية من الفئات الفرعية كالتالي:

١- المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة: تم بناء الجوانب الفرعية لهذه الفئة على معايير معترف بها دولياً وتتميز بالشمولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨م، واتفاقية الأمم المتحدة " العهد الدولي الخاص والحقوق المدنية والسياسية" ١٩٦٦م.
كما تستند مؤشرات ممارسات العمالة إلى وثيقتين تناقشان المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال التجارية، الأولى هي لمنظمة العمل الدولية " الإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية" ١٩٧٧م، أما الأخرى فتتمثل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD " المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠١١م.
وتتكون مؤشرات هذه الجانب من:

١. التوظيف.
٢. علاقات العمالة مع الإدارة.
٣. الصحة والسلامة المهنية.
٤. التدريب والتعليم.
٥. التنوع وتكافؤ الفرص.
٦. مساواة الرجال بالنساء في الاجر.
٧. تقييم الموردين فيما يخص الممارسات العمالية.
٨. آليات الشكاوى المتعلقة بالعمالة.

٢- حقوق الانسان: يتم في هذه الفئة قياس المؤشرات التي تعمل على قياس انتهاكات حقوق الانسان، والتغيرات في قدرة اصحاب المصلحة في ممارسة حقوقهم والتمتع بها، ويتفرع منه الجوانب التالية:

١. الاستثمار.
٢. عدم التمييز.

٣. الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.
٤. عمالة الأطفال.
٥. العمل الجبري أو القسري.
٦. الممارسات الأمنية.
٧. حقوق الشعوب الاصلية.
٨. التقييم.
٩. تقييم الموردين فيما يتعلق بحقوق الانسان.
١٠. آليات الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان.

٣- المجتمع: لأعضاء المجتمعات المحلية حقوقاً يجب على المنشأة مراعاتها، حيث تعتبر حقوق المجتمع المحلي والسكان والقبائل الأصليين معترف بها من قبل اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٠٧ " بشأن السكان الأصليين والقبليين" ١٩٥٧م، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩" بشأن الشعوب الأصلية والقبلية" ١٩٩١م، وإعلان الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٧م، ويندرج ضمنه الجوانب التالية:

١. المجتمعات المحلية.
٢. مكافحة الفساد.
٣. السياسة العامة.
٤. السلوك المناهض للمنافسة.
٥. الامتثال.
٦. تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع.
٧. آليات الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع.

٤- المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج: تتصل الجوانب التي تتضمنها هذه الفئة الفرعية بالخدمات والمنتجات التي تؤثر بشكل مباشر أصحاب المصلحة، والمستهلكين بشكل خاص، وتحتوي على الجوانب التالية:

١. صحة العميل وسلامته.
٢. وضع ملصقات المعلومات على المنتجات.
٣. الاتصالات التسويقية.
٤. خصوصية العميل.
٥. الامتثال. (المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة G4: دليل التطبيق، ٢٠١٣: ١٤٢-٢٣٥)

ثانياً: دمج تقارير المسؤولية الاجتماعية مع التقارير المالية (تقارير الأعمال المتكاملة):

من المعروف ان أصحاب المصالح يعتمدون على التقارير المالية كأداة لتقييم نشاط المنشآت، حيث تعتبر تلك التقارير بمثابة المرشد لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويلاحظ

على التقارير المالية التقليدية اقتصارها على المعلومات الاقتصادية دون المعلومات الاجتماعية والبيئية المفيدة في اتخاذ القرارات لأصحاب المصالح.

ولقد ظهر دمج المعلومات المالية والغير المالية ضمن التقرير المالي كنتيجة لتطور أسواق رأس المال، ولإعطاء صورة أكثر وضوحاً وشمولاً لأداء المنشأة، ولكسب الثقة لدى أصحاب المصالح ومحاولة توفير المعلومات اللازمة لهم وفق احتياجاتهم، وتحسين مهمة المنشأة.

ولقد أنشأ المجلس الدولي للتقارير المتكاملة International Integrated Reporting Council (IIRC) عام ٢٠١٠م بمشاركة مجموعة من المنشآت الكبيرة والأكاديميين وبعض الهيئات المهنية مثل (IFAS-FASB-IASB). (علي، ٢٠١٧، ٥)

مفهوم التقارير المتكاملة:

يعرف المجلس الدولي لأعداد التقارير المتكاملة في المملكة المتحدة التقارير المتكاملة بأنها " تجميع المعلومات الجوهرية حول استراتيجية وحوكمة وأداء وافاق المنشأة بحيث تنعكس في الأداء التجاري والاجتماعي والبيئي الذي تعمل فيه"، وطبقاً لتقرير حكومة جنوب افريقيا فإن التقارير المتكاملة هي " تمثيل شامل ومتكامل عن أداء المنشأة من حيث التمويل واستدامته" (يوسف، ٢٠١٦)

وقد عرفت التقارير المتكاملة ايضاً بأنها عملية مبنية على التفكير المتكامل الذي ينتج عنه بشكل دوري تقارير متكاملة من قبل المنشأة حول خلق القيمة وجميع الجوانب المتصلة بها. (Turturea, 2015)

ويرى (Diplock, 2018) أن هناك تحسن في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرون وأصحاب المصالح عندما يتاح لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الاستراتيجية ونموذج العمل والفرص والمخاطر التي تواجهها المنشأة حيث تنعكس العناصر السابقة جميعها في التقارير المتكاملة.

ويذكر (أبو جبل، ٢٠١٤) ان مفهوم التقارير الشاملة تعني التفكير المتكامل، والاداء الشامل الخاصة بالمنشأة من جميع النواحي، وهو ما يدفع المنظمة للربط بين العناصر المختلفة للتقارير المنفصلة التي تقوم المنشأة بإصدارها، (التقارير المالية، والتقارير الخاصة بالحوكمة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية، وتقارير الأداء البيئي) في تقرير واحد وهو ما يسمى بتقرير الأعمال المتكاملة.

المبحث الثاني : التمويل والاقراض

مفهوم التمويل والاقراض المصرفي:

كان ظهور مفهوم التمويل وتطوره امراً ضرورياً لمواجهة التحديات المختلفة للمشاريع الاستثمارية وهو ما يعد الدافع الرئيسي لرجال الاعمال والمستثمرين للبحث عن مصادر التمويل المختلفة، ومن هنا نستنتج ان التمويل هو عبارة عن مجموع العمليات التي

تقوم المنشآت من خلالها بتوفير متطلباتها واحتياجاتها من رؤوس الأموال. (إبراهيم، ٢٠١٦، ٣٠٧)، وذكر تعريف اخر ان التمويل هو توفير الأموال في وقت الحاجة إليها. (بتال واخرون، ٢٠١١، ٤٦) وبحسب (مقداد وعمار، ٢٠١٧، ١٣٠) فإن مفهوم التمويل يطلق على عدة خدمات والتي من بينها الاقراض.

والمقصود بالقرض في الفقه الاسلامي هو دفع المال للمنتفع به على ان يرد بدله، وهذا التعريف مشابه للتعريف القرض في القطاع المصرفي عدا انه يكون مقترناً بالربا في كثير من المصارف التجارية. (بابكر، ٢٠١٣، ٩)، وبين تعريف اخر ان القرض المصرفي عبارة عن العقد الذي يلتزم البنك بمقتضاه بدفع مبلغ مالي للمقترض (المستفيد) دفعة واحدة، على ان يقوم بعد ذلك باسترداده في تواريخ استحقاق محددة وذلك بمقابل فائدة. (قيسي وآل علي، ٢٠١٥، ٢٢٥)

ومما سبق قامت الباحثة بتعريف التمويل بأنه الوسيلة التي تقوم المنشآت من خلالها بتوفير ما تحتاج إليه من أموال وأن من الوسائل الشائعة في التمويل لدى المنشآت هو الاقتراض.

مصادر التمويل والاقراض:

صنف (طرابزوني وبري، ٢٠٠٥: ٢) مصادر التمويل والاقراض الأساسية إلى ثلاثة اقسام وهي:

١- المصارف التجارية: عبارة عن المنشآت مالية مساهمة قد تكون محلية او محلية واجنبية وقد يعود جزء من ملكيتها للدولة، ومن وظائفها انها تعمل على استقطاب المدخرات من الافراد والمنشآت والمؤسسات وحفظها كودائع تتخذ اشكالاً متعدد، كما تعمل على اقراض المستثمرين والافراد بأسعار فائدة مختلفة وبآجال متباينة، وتوظيف الاموال في الاستثمـــارات المختلـفة، ومنح التسهيلات، وفتح الاعتمادات المستندية، واستثمار الفائض المالي الخاص بالمودعين في الصناديق الاستثمارية واسواق تداول الاوراق المالية.

٢- الاسواق المالية: وهي الاسواق التي يتم من خلالها تداول الأوراق المالية (الاسهم والسندات) والعمـــلات عن طريق البيع والشـراء.

٣- المؤسسات الائتمانية المتخصصة: هي مؤسسات الاقراض او البنوك التي يتم انشاؤها من قبل الدولة أو القطاع الخاص، والتي تسعى إلى تمويل ودعم القطاع الخاص بغية تحفيزه على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ويصنف (مقداد وعمار، ٢٠١٧، ١٣١) مصادر التمويل كالتالي:

١- التمويل الذاتي: وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من خلال المدخرات الشخصية.

٢- الاقتراض: وهو الحصول من الاموال من مصادر خارجية مثل:

١. الاهل والاصدقاء والمعارف.

٢. التمويل التجاري من البنوك التجارية.

٣- التمويل من المؤسسات الغير هادفة للربحية: وتشمل المنشآت غير الربحية والمنظمات غير حكـــومية.
ومن خلال ما سبق ترى الباحثة انه يمكن تقسيم مصادر التمويل المؤسسي للمنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي التمويل عبر المؤسسات الحكومية المتخصصة، وتمويل القطاع الخاص، والتمويل من خلال القطاع غير الربحي.

معايير التمويل والاقراض:

يمكن تقسيم معايير منح القروض الائتمانية إلى قسمين وهما الوسائل والاجراءات: (الحاج، ٢٠٠٥، ١٣٤)
وتتمثل الوسائل في:
١. تقييم قدرة المقترض على سداد أصل القــرض والفوائد المتعلقة به في الموعد المحدد من خلال دراسة عناصر منح الائتمان.
٢. معرفة تاريخ الوضع الائتماني للعميل من خلال الاستفسار.
٣. إعداد وتدريب موظفي الائتمان على التحليلات المناسبة والحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الصحيحة.
اما الاجراءات فإنها تشمل على دراسة الطلب وتحليل الوضع المالي للعميل وطلب الضمانات .... الخ.
وتمر عملية الإقراض في المؤسسات المالية بعدة مراحل كالتالي: (بلكعيبات، ٢٠١٤، ١٩١)
١- مرحلة التدقيق المبدئي لطلب القرض: وهي المرحلة التي تقوم فيها المؤسسة المالية بدراسة الطلب المقدم من قبل العميل، وتتأثر هذه المرحلة بالانطباعات التي يتركها العميل لدى مسؤول التمويل عادة، كما يؤثر المركز المالي للمنشأة المقترضة على القرار المبدئي للطلب.
٢- مرحلة التحليل الائتماني للقرض: يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات التي يمكن من خلالها معرفة الإمكانيات الائتمانية للعميل ومقدرته على السداد، وتستخدم في هذه المرحلة أدوات التحليل المالي.
٣- مرحلة التفاوض مع المستفيد (المقترض): يتم تحديد مقدار القرض وإجراءات الحصول عليه، والضمانات المطلوبة من المقترض، وسعر الفائدة، ومقدار العمولات المختلفة ويتم الاتفــاق على العناصر الســابقة من خلال عملية التفاوض التي تتم بين المؤسسة المالية والمقترض.
٤- مرحلة اتخاذ القرار: بعد الانتهاء من عملية التفاوض وفي حالة قبول التعاقد من قبل الطرفين يتم حينها إعداد مذكرة الاقتراح بالموافقة وتحتوي على معلومات تفيد بمديونية طالب القرض لدى الجهاز المصرفي، والميزانية الخاصة عن السنوات الثلاثة الأخيرة،

والمؤشرات الخـــاصة بالربحية والسيولة والمديونية على طلب القرض ويتم منح القرض بناء على هذه المذكرة.

٥- مرحلة صرف القـرض ومتابعتـــه: بعد توقيع العقد وتقديم الضمـــانات المالية المطلوبة واستيفاء كافة المتطلبات من التعهدات والالتزامات يسمح بعد ذلك للمقترض استخدام القرض، وتتم متابعة المنشأة المقترضة للتأكد من أن السداد يتم وفق المواعيد المجدولة.

٦- مرحلة تحصيل القـــرض: وفي هذه المرحلة يقوم المقترض بإرجاع الأموال التي تم اقتراضها حسب المتفق عليه.

ومن وجهة نظر الباحثة ان الشكل رقم (١) يلخص مراحل عملية الإقراض في المؤسسات المالية كالتالي:

شكل رقم (١) مراحل عملية الإقراض في المؤسسات المالية

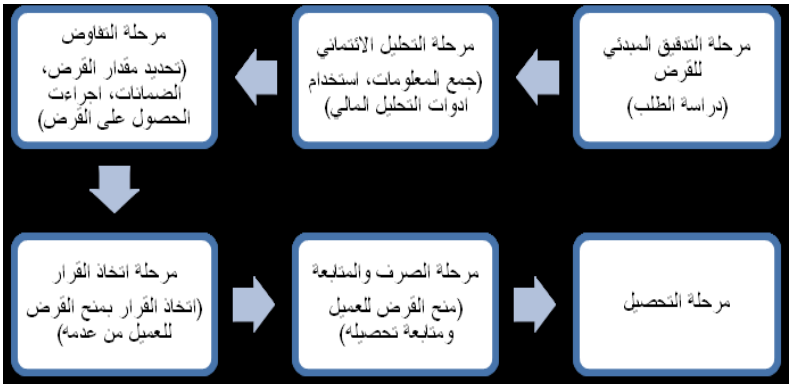

المصدر: بتصريف من الباحثة

أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والاقراض.

يعتبر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو الأداة التي من خلالها تقوم المنشأة بإعلام المجتمع كافة عن أنشطتها الاجتماعية المختلفة، وتعتبر التقارير المالية والقوائم الملـــحقة بها أداة لتحقيق ذلك، وقد يكون من المفيد ادراج معلومات إضافية يمكن ان تعكس نتائج النشاط الاقتصادي على المجتمع والبيئة في شكل احصائيات وأرقام (تقرير الأداء الاجتماعي للمنشآت)، ويوفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المعلومات المناسبة التي تدعم احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وتمكـــنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة. (الناغي واخرون، ٢٠١٦، ٢٥٩)

ويعد التوسع في الإفصاح الاختيـاري من الأمور التي تعمل على تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، مما يزيد من فعالية ترشيد القرارات الاقتصادية. (علي واخرون، ٢٠١٦، ٢٩٨)

ومن ناحية أخرى يتوجب على المؤسسات المالية الاستعلام عن العملاء المقترضين، ودراسة ملائتهم المالية من خلال استطلاع التقارير المالية وتحليلها واستقراء اهم المؤشرات المالية ذات العلاقة، والتأكد من الضمانات المقدمة من قبلهم، والتحقق من ان شروط منح القرض منطبقة عليهم، لاتخاذ القرار المتعلق بالإقراض من عدمه. (الجزراوي والنعيمي، ٢٠١٠، ١٠)

وفي نظر المؤسسات المالية أصبحت معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية أحد المتطلبات الأساسية لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية. (ممدوح، ٢٠١٠، ٣٦٨)

ومن الطرح السابق يمكن لنا القول ان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أحد المعلومات المهمة للمؤسسات المالية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمنح القروض.

وبعد الانتهاء من الإطار النظري، سيتم التعرف على رأي المؤسسات المالية في أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات التمويل والاقراض في المملكة العربية السعودية، ويمثل الجزء التالي الدراسة الميدانية، ويعد من أهم الفصول التي تحتويها الدراسة، وذلك لما له من أثر على تحقيق اهداف الدراسة.

الدراسة الميدانية

منهاج الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصـفي (المسحي)، والذي يتلائم مع طبيعتها ويتوافق مع أهدافها، وفيه " يتم استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها " (العساف، ١٤٣٣هـ، ١٧٩)، وهو " يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وأما التعبير الكمي فيُعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة وحجمها " (عبيدات وآخرون، ١٤٣٤ هـ، ١٨٠).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي المؤسسات المالية الحكومية والخاصة المسؤولين عن برامج التمويل والاقراض في المملكة العربية السعودية ونظرا لكبر مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (١٢٧) فرد منهم (٦٤) فرد بالمؤسسات الحكومية وعدد (٦٣) فرد بالمؤسسات الخاصة.

أداة الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، حيث انه قد تم توزيع (١٤٠) استبانة، والمرتجع منها (١٣٥) منها (١٢٧) استبانة صالحة للتحليل. وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: نوع القطاع، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: وهو يتكون من محاور الدراسة وهي كالتالي:

١- ما مدى اعتماد المؤسسات المالية على معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها لدى اتخاذ قرار منح الائتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

ولقد تم الاعتماد على الفئات الفرعية للمسؤولية الاجتماعية الموجودة في دليل تطبيق المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة G4، وتم اختيار الجوانب التي تتناسب مع البيئة السعودية لتصميم فقرات المحور.

٢- ما هو أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض؟

واستخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي على أداة الدراسة والذي تكون من الخيارات التالية:

١- غير موافق على الإطلاق ٢- غير موافق ٣- محايد ٤-موافق ٥- موافق تماما ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٥= ٠,٨٠)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٢)

تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
٤,٢١ – ٥,٠	٣,٤١ – ٤,٢٠	٢,٦١ – ٣,٤٠	١,٨١ – ٢,٦٠	١ – ١,٨٠

صدق أداة الدراسة:

صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، ١٩٩٥: ٤٢٩)، كما يُقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها"(عبيدات وآخرون،٢٠٠١: ١٧٩)، ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

١- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم. (ملحق رقم (١) وقد طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، من تعديل بعض العبارات وحذف عبارات أخرى، حتى أصبحت الاستبانة في صورته النهائية.

٢- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً، وعلى بيانات العينة قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية.

جدول رقم (٣)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محور (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة) بالدرجة الكلية لكل بُعد

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٥٠	٥	**٠,٧٥٦
٢	**٠,٦٣٢	٦	**٠,٧٧١
٣	**٠,٧٢٣	٧	**٠,٧٥٥
٤	**٠,٦٧١	٨	**٠,٦٧٩

**** دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الأول (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة) تراوحت ما بين (٠,٦٣٢) للعبارة الثانية و(٠,٧٧١) للعبارة السادسة وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند

مستوى دلالة ٠,٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محور (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان) بالدرجة الكلية للمحور

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٥٢	٥	**٠,٧١٥
٢	**٠,٧٤٤	٦	**٠,٦٩٨
٣	**٠,٧١١	٧	**٠,٦٩٤
٤	**٠,٦٩٠		

**** دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان) تراوحت ما بين (٠,٦٩٠) للعبارة الرابعة و(٠,٧٥٢) للعبارة الأولى وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول رقم (٥)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محور (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع) بالدرجة الكلية لكل بُعد

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٥٤	٤	**٠,٧٧٩
٢	**٠,٦٣٦	٥	**٠,٦١٦
٣	**٠,٦٤٥		

**** دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثالث (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع) تراوحت ما بين (٠,٦١٦) للعبارة الخامسة و(٠,٧٧٩) للعبارة الرابعة وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول رقم (٦)
معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج) بالدرجة الكلية للمحور

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٦٨١	٤	**٠,٦٩٨
٢	**٠,٦٥٤	٥	**٠,٧١١
٣	**٠,٦٩١		

**** دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٦) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الرابع (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج) تراوحت ما بين (٠,٦٨١) للعبارة الأولى و(٠,٧١١) للعبارة الخامسة وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

جدول رقم (٧)
معاملات ارتباط بيرسون لأبعاد محور (أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض) بالدرجة الكلية للمحور

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٦٥٥	٤	**٠,٧٩٩
٢	**٠,٦٧٤	٥	**٠,٧٨١
٣	**٠,٧٩٢		

**** دال عند مستوى (٠,٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٧) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الخامس أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض) تراوحت ما بين (٠,٦٥٥) للعبارة الأولى و(٠,٧٩٩) للعبارة الرابعة وجميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس.

ثبات أداة الدراسة:

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، ١٩٩٥: ص٤٣٠)، وقد قامت الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) والجدول رقم (٨) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨)
معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	معامل الثبات
١	معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة	٠,٨١١
٢	معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان	٠,٨٠٩
٣	معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع	٠,٨١٧
٤	معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج	٠,٨٣٠
٥	أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض	٠,٨٥٦
	الثبات الكلي	٠,٨٢٤

يوضح الجدول رقم (٨) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠,٨٢٤) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠,٨٠٩، ٠,٨٥٦)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٢. معامل ارتباط بيرسون: لحساب صدق الاتساق الدّاخلي لأداة الدراسة.
٣. معامل ألفاكرونباخ: لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٤. المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
٥. الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

خصائص أفراد مجتمع الدراسة:

يتصف أفراد عينة الدراسة بعدد من الخصائص الشخصية والاجتماعية تتمثل في (نوع القطاع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة)، وذلك على النحو التالي:

١- نوع القطاع:

جدول رقم (٩)
توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير نوع القطاع

نوع القطاع	التكرارات	النسبة المئوية
حكومي	٦٤	٥٠,٣ %
خاص	٦٣	٤٩,٧ %
الإجمالي	١٢٧	١٠٠ %

يتضح من الجدول رقم (٩) أن عدد (٦٤) من أفراد عينة الدراسة يعملون بالقطاع الحكومي وهم يمثلون نسبة ٥٠,٣ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد (٦٣) من أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع الخاص وهم يمثلون نسبة ٤٩,٧ من حجم عينة الدراسة.

٢-المؤهل العلمي:

جدول رقم (١٠)
توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
دكتوراه	٥	٣,٩ %
ماجستير	٩	٧,٠ %
دبلوم دراسات عليا	٦	٤,٨ %
بكالوريوس	١٠٧	٨٤,٣ %
الإجمالي	١٢٧	١٠٠ %

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) عدد (٥) من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه وهم يمثلون نسبة ٣,٩ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٩ من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير وهم يمثلون نسبة ٧ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٦ من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم دراسات عليا وهم يمثلون نسبة ٤,٨ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ١٠٨ من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس وهم يمثلون نسبة ٨٤,٣ % من حجم عينة الدراسة .

٣-التخصص العلمي:

جدول رقم (١١)
توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	٥٣	% ٤١,٧
إدارة أعمال	٢٧	% ٢١,٣
اقتصاد	١٥	% ١١,٨
تمويل	٣٢	% ٢٥,٢
الإجمالي	١٢٧	% ١٠٠

يوضح الجدول رقم (١١) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي حيث تبين أن عدد ٥٣ من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وهذا العدد يمثل نسبة ٤١,٧ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٢٧ من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال وهذا العدد يمثل ٢١,٣ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ١٥ من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي اقتصاد وهم يمثلون نسبة ١١,٨ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٣٢ من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي تمويل وهم يمثلون نسبة ٢٥,٢ % من حجم عينة الدراسة.

٤-عدد سنوات الخبرة

جدول رقم (١٢)
توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٢٩	% ٢٢,٨
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٤٨	% ٣٧,٨
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٢٨	% ٢٢,١
١٥ سنة فأكثر	٢٢	% ١٧,٣
الإجمالي	١٢٧	% ١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (١٢) أن عدد الذين لديهم سنوات خبرة أقل من ٥ سنوات ٢٩ فردا وهم يمثلون نسبة ٢٢,٨ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٤٨ من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة من ٥ الى أقل من ١٠ سنوات وهم يمثلون نسبة ٣٧,٨ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٢٨ من أفراد عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم من ١٠ الى أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون نسبة ٢٢,١ % من حجم عينة الدراسة كما أن عدد ٢٢ من أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة من ١٥ سنة فأكثر وهم يمثلون نسبة ١٧,٣ % من حجم عينة الدراسة.

تحليل أداة الدراسة:

في هذا الجزء يتم عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات من الدراسة الميدانية؛ حيث ان الاستبانة تضمنت عدد من المحاور الرئيسيــة فإن هذا الجزء يقوم بعرض النتائج حسب المحاور:

السؤال الأول: ما مدى اعتماد المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) على معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها لدى اتخاذ قرار منح الائتمان؟

للتعرف على ما مدى اعتماد المؤسسات المالية على معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها لدى اتخاذ قرار منح الائتمان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة، كما تم ترتيب العبارات الخاصة بكل عنصر من عناصر المحور على حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

أولا: معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة:

جدول رقم (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الموافقة
١	٥	تساعد معلومات تكافؤ الفرص في التوظيف على اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,١٨	٨٣,٦	٠,٧١١	موافق
٢	٢	يتم الاسترشاد بالمعلومات عن سياسات العلاقة العمالية مع الإدارة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٠٩	٨١,٨	٠,٦٣٢	موافق
٣	٧	تقويم موردي المنشأة المقترضة فيما يخص الممارسات العمالية يساعد على دعم قرار منح الائتمان	٤,٠١	٨٠,٢	٠,٦٩٩	موافق
٤	١	تعد المعلومات المتعلقة بالتوظيف ودورانه والمزايا المتعلقة به من الأمور التي يتم الاسترشاد بها عند منح الائتمان	٣,٩٩	٧٩,٨	٠,٦٤١	موافق
٥	٤	يتم الاسترشاد بالمعلومات المفصح عنها الخاصة بنظام تدريب الموظفين عند اتخاذ	٣,٨٩	٧٧,٨	٠,٦٧٧	موافق

		قرار منح الائتمان			
٦	٨	تساعد المعلومات المتعلقة بآليات معالجة شكاوى التوظيف على اتخاذ قرار منح الائتمان.	٣,٨٥	٧٧	٠,٧١٨	موافق
٧	٦	يتم الاسترشاد بالمعلومات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٧٧	٧٥,٤	٠,٦٣٩	موافق
٨	٣	الإفصاح عن سياسات الصحة والسلامة المهنية يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٦٩	٧٣,٨	٠,٧١٩	موافق
٣,٩٣		المتوسط العام				

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٣,٩٣ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة.

- كما يتبين أن هناك تفاوت بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم (من ٣,٦٩ إلى ٤,١٨) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة موافق على جميع عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (٥-٢-٧-١-٤-٨-٦-٣) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٥) وهي" تساعد معلومات تكافؤ الفرص في التوظيف على اتخاذ قرار منح الائتمان " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,١٨ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٧١١).

- جاءت العبارة رقم (٢) وهي" يتم الاسترشاد بالمعلومات عن سياسات العلاقة العمالية مع الإدارة عند اتخاذ قرار منح الائتمان." بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٠٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٣٢).

- جاءت العبارة رقم (٧) وهي" تقويم موردي المنشأة المقترضة فيما يخص الممارسات العمالية يساعد على دعم قرار منح الائتمان " بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٤,٠١ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٩٩).
- جاءت العبارة رقم (١) وهي" تعد المعلومات المتعلقة بالتوظيف ودورانه والمزايا المتعلقة به من الأمور التي يتم الاسترشاد بها عند منح الائتمان "بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٩٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٤١).
- جاءت العبارة رقم (٤) وهي" يتم الاسترشاد بالمعلومات المفصح عنها الخاصة بنظام تدريب الموظفين عند اتخاذ قرار منح الائتمان " بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣,٨٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٧٧).
- جاءت العبارة رقم (٨) وهي" تساعد المعلومات المتعلقة بآليات معالجة شكاوى التوظيف على اتخاذ قرار منح الائتمان." بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٣,٨٥ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٧١٨).
- جاءت العبارة رقم (٦) وهي" يتم الاسترشاد بالمعلومات المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة عند اتخاذ قرار منح الائتمان " بالمرتبة السابعة، بمتوسط حسابي (٣,٧٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٣٩).
- جاءت العبارة رقم (٣) وهي" الإفصاح عن سياسات الصحة والسلامة المهنية يساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (٣,٦٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٧١٩).

ثانيا: معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان

جدول رقم (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الموافقة
١	١٢	تساعد المعلومات المتعلقة بتدريب موظفي الامن في مجال حقوق الانسان على اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٦٥	٧٣	٠,٧٥٢	موافق
٢	٩	يساعد الإفصاح عن معلومات التدريب المتخصص لتأهيل الموظفين للتعامل مع حقوق الإنسان على اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٦١	٧٢,٢	٠,٦٩٩	موافق
٣	١٣	توفر معلومات بشأن ارتباط المنشأة بانتهاكات حقوق الإنسان يساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٥٥	٧١	٠,٧١١	موافق

٤	١٥	تساعد المعلومات المتعلقة بآليات معالجة شكاوى حقوق الانسان عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٤٩	٦٩,٨	٠,٧٠١	موافق
٥	١٠	الإفصاح عن سياسات عدم التمييز بين الموظفين يساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٤٠	٦٨	٠,٦٥٢	محايد
٦	١٤	يتم الاستعانة بمؤشرات اجراءات حقوق الإنسان للموردين عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٣٩	٦٧,٨	٠,٧٦٦	محايد
٧	١١	يتم الاسترشاد بمعلومات التدابير المتخذة للقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٣,٣١	٦٦,٢	٠,٧٠٩	محايد
المتوسط العام			٣,٤٨	موافق		

- يتبين من الجدول رقم (١٤) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٣,٤٨ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة

- كما يتبين أن هناك تفاوت بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم (من ٣,٣١ إلى ٣,٦٥) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة والرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى خيار محايد وموافق على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة موافق على أربعة عبارات من عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (١٢-٩-١٣-١٥) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (١٢) وهي "تساعد المعلومات المتعلقة بتدريب موظفي الامن في مجال حقوق الانسان على اتخاذ قرار منح الائتمان " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٦٥ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٧٥٢).

- جاءت العبارة رقم (٩) وهي" يساعد الإفصاح عن معلومات التدريب المتخصص لتأهيل الموظفين للتعامل مع حقوق الإنسان على اتخاذ قرار منح الائتمان" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦١ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٩٩).

- جاءت العبارة رقم (١٣) وهي" توفر معلومات بشأن ارتباط المنشأة بانتهاكات حقوق الإنسان يساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٣,٥٥ من٥)، وانحراف معياري (٠,٧١١).

- جاءت العبارة رقم (١٥) وهي" تساعد المعلومات المتعلقة بآليات معالجة شكاوى حقوق الانسان عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٤٩ من٥)، وانحراف معياري (٠,٧٠١).
- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة محايد على ثلاثة عبارات من عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (١٠-١٤-١١) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:
- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي" الإفصاح عن سياسات عدم التمييز بين الموظفين يساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٤٠ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٥٢).
- جاءت العبارة رقم (١٤) وهي" يتم الاستعانة بمؤشرات اجراءات حقوق الإنسان للموردين عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٣٩ من٥)، وانحراف معياري (٠,٧٦٦).
- جاءت العبارة رقم (١١) وهي "يتم الاسترشاد بمعلومات التدابير المتخذة للقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٣,٣١ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٧٠٩).

ثالثا: معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع:

جدول رقم (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع: من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الموافقة
١	١٨	يتم الاسترشاد بالمعلومات الخاصة بالامتثال بالقوانين المجتمعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٢٠	٨٤	٠,٦٤٢	موافق
٢	١٦	تساعد المعلومات المفصح عنها في تطبيق المنشأة لبرامج التنمية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,١٦	٨٣,٢	٠,٦٩١	موافق
٣	٢٠	تساعد معلومات آليات معالجة الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٠٩	٨١,٨	٠,٦١٩	موافق

٤	١٧	تساعد المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد داخل المنشأة على اتخاذ قرار منح الائتمان	٤,٠٧	٨١,٤	٠,٧٣١	موافق
٥	١٩	تساعد المعلومات المفصح عنها المتعلقة بتأثير ممارسات الموردين على المجتمع في اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٠١	٨٠,٢	٠,٧٢٢	موافق
المتوسط العام			٤,١٠	موافق		

- يتبين من الجدول رقم (١٥) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٤,١٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة.

- كما يتبين أن هناك تفاوت بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم (من ٤,٠١ إلى ٤,٢٠) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة موافق على جميع عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (١٨-١٦-٢٠-١٧-١٩) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (١٨) وهي" يتم الاسترشاد بالمعلومات الخاصة بالامتثال بالقوانين المجتمعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٢٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٤٢).

- جاءت العبارة رقم (١٦) وهي" تساعد المعلومات المفصح عنها في تطبيق المنشأة لبرامج التنمية عند اتخاذ قرار منح الائتمان." بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,١٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٩١).

- جاءت العبارة رقم (٢٠) وهي" تساعد معلومات آليات معالجة الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٤,٠٩ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦١٩).

- جاءت العبارة رقم (١٧) وهي" تساعد المعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد داخل المنشأة على اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٠٧ من٥)، وانحراف معياري (٠,٧٣١).

- جاءت العبارة رقم (١٩) وهي" تساعد المعلومات المفصح عنها المتعلقة بتأثير ممارسات الموردين على المجتمع في اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٠١ من٥)، وانحراف معياري (٠,٧٢٢).

رابعا: معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنت

جدول رقم (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة حول معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الموافقة
١	٢١	تساعد المعلومات الخاصة لحماية صحة مستخدمي أو مقدمي المنتج أو الخدمة على اتخاذ قرار منح الائتمان	٤,٣٩	٨٧,٨	٠,٦٥٩	موافق تماما
٢	٢٤	يتم الاسترشاد بالسياسات المفصح عنها المتعلقة بحماية خصوصية العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٣٦	٨٧,٢	٠,٦٠٣	موافق تماما
٣	٢٢	يتم الاسترشاد بالمعلومات المتعلقة باستدامة آثار المنتجات والخدمات عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	٤,٢٩	٨٥,٨	٠,٦٤٢	موافق تماما
٤	٢٥	يتم الاسترشاد بمعلومات ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المتعلقة بالمنتج المفصح عنها عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٤,٢٦	٨٥,٢	٠,٦٦٦	موافق تماما
٥	٢٣	يتم الاخذ في الحسبان الإجراءات المتبعة لتسويق المنتجات والامتثال للوائح والقوانين عند اتخاذ قرار منح الائتمان	٤,٢١	٨٤,٢	٠,٦٩١	موافق تماما
المتوسط العام			٤,٣٠	موافق تماما		

- يتبين من الجدول رقم (١٦) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٤,٣٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤,٢١ الى أقل من ٥,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق تماما على أداة الدراسة

- كما يتبين أن هناك تفاوت بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم (من ٤,٢١ إلى ٤,٣٩) وهي متوسطات تقع في الفئة الخامسة

من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى خيار موافق تماما على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة موافق تماما على جميع عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (٢١-٢٤-٢٢-٢٥-٢٣) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٢١) وهي" تساعد المعلومات الخاصة لحماية صحة مستخدمي أو مقدمي المنتج أو الخدمة على اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٣٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٥٩).

- جاءت العبارة رقم (٢٤) وهي" يتم الاسترشاد بالسياسات المفصح عنها المتعلقة بحماية خصوصية العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٣٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٠٣).

- جاءت العبارة رقم (٢٢) وهي" يتم الاسترشاد بالمعلومات المتعلقة باستدامة آثار المنتجات والخدمات عند اتخاذ قرار منح الائتمان "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٤,٢٩ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٤٢).

- جاءت العبارة رقم (٢٥) وهي" يتم الاسترشاد بمعلومات ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المتعلقة بالمنتج المفصح عنها عند اتخاذ قرار منح الائتمان" بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٤,٢٦ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٦٦).

- جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي" يتم الاخذ في الحسبان الإجراءات المتبعة لتسويق المنتجات والامتثال للوائح والقوانين عند اتخاذ قرار منح الائتمان" بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٤,٢١ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٩١).

السؤال الثاني: ما هو تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات الائتمان لدى المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة)؟

للتعرف على أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد الدراسة، وتم ترتيب العبارات على حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

الترتيب	العبارة في المقياس	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الموافقة
١	٢٧	تزيد فرص الحصول على قيمة أعلى للقرض للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها	٤,٠٠	٨٠	٠,٦٠٩	موافق
٢	٢٩	يحسن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت المقترضة من فرص الحصول على قروض للمنشآت	٣,٩٨	٧٩,٦	٠,٦٨٢	موافق
٣	٢٨	تكون الضمانات المطلوبة من المنشآت المقترضة التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية أقل من الضمانات المطلوبة للمنشآت التي ليس لديها ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية	٣,٩١	٧٨,٢	٠,٦٦٧	موافق
٤	٢٦	يتم منح فترة استحقاق اعلى للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها.	٣,٨٨	٧٧,٦	٠,٦٥٤	موافق
٥	٣٠	تقل تكلفة التمويل للمنشآت المقترضة التي تتمتع بمستويات أداء عالية للمسؤولية الاجتماعية	٣,٧٥	٧٥	٠,٦٠٨	موافق
المتوسط العام			٣,٩٠	موافق		

- يتبين من الجدول رقم (١٧) أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٣,٩٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الرباعي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة

- كما يتبين أن هناك تفاوت بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث تراوحت متوسطات موافقتهم (من ٣,٧٥ إلى ٤,٠٠) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة مما يوضح التفاوت في استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

- كما يتبين من استجابات مفردات الدراسة بأن استجابتهم كانت بدرجة موافق على جميع عبارات محور أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وجاء ترتيب العبارات كالتالي (٢٧-٢٩-٢٨-٢٦-٣٠) وتم ترتبها تنازليا حسب المتوسط الحسابي وهذه العبارات كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٢٧) وهي" تزيد فرص الحصول على قيمة أعلى للقرض للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها "بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٠٩).

- جاءت العبارة رقم (٢٩) وهي" يحسن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت المقترضة من فرص الحصول على قروض للمنشآت "بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٩٨ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٨٢).

- جاءت العبارة رقم (٢٨) وهي" تكون الضمانات المطلوبة من المنشآت المقترضة التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية أقل من الضمانات المطلوبة للمنشآت التي ليس لديها ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٣,٩١ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٦٧).

- جاءت العبارة رقم (٢٦) وهي" يتم منح فترة استحقاق اعلى للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها "بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٨٨ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٥٤).

- جاءت العبارة رقم (٣٠) وهي" تقل تكلفة التمويل للمنشآت المقترضة التي تتمتع بمستويات أداء عالية للمسؤولية الاجتماعية "بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣,٧٥ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٠٨).

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين المتغيرات التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات فأكثر:

١-الفروق باختلاف متغير المؤهل العلمي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي استخدم الباحث " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٨)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة	بين المجموعات	٠,٥٩١	٢	٠,٢٩٦	٠,٧٣١	٠,٤٨٨
	داخل المجموعات	١٤,٩٦٥	١٢٥	٠,٤٠٤		
	المجموع	١٥,٥٥٦	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان	بين المجموعات	٠,٠٦٧	٢	٠,٠٣٣	٠,١٣٩	٠,٨٧١
	داخل المجموعات	٨,٨٦٧	١٢٥	٠,٢٤٠		
	المجموع	٨,٩٣٣	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع	بين المجموعات	٠,١٢٦	٢	٠,٠٦٣	١,٧٠٩	٠,١٩٥
	داخل المجموعات	١,٣٦٧	١٢٥	٠,٠٣٧		
	المجموع	١,٤٩٤	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج	بين المجموعات	٠,٠٢٧	٢	٠,٠١٤	٠,٠٨٨	٠,٩١٦
	داخل المجموعات	٥,٨٠٠	١٢٥	٠,١٥٧		
	المجموع	٥,٨٢٨	١٢٧	-		
أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض	بين المجموعات	٠,٨٧٠	٢	٠,٤٣٥	٥,٤٢١	**٠,٠٠٩
	داخل المجموعات	٢,٩٧٠	١٢٥	٠,٠٨٠		
	المجموع	٣,٨٤٠	١٢٧	-		

****دلالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل** *** دلالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل**

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض) باختلاف متغير المؤهل العلمي.

٢-الفروق باختلاف التخصص العلمي:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص العلمي استخدم الباحث "تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص العلمي وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير التخصص العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة	بين المجموعات	٠,٣٤٥	٢	٠,١٧٢	٣,٥٩٦	٠,٢٧٨
	داخل المجموعات	١,٧٧٢	١٢٥	٠,٠٤٨		
	المجموع	٢,١١٧	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان	بين المجموعات	٨٣٨.	٢	٠,٤١٩	٦,٤٤٨	٠,٦٥١
	داخل المجموعات	٢,٤٠٥	١٢٥	٠,٠٦٥		
	المجموع	٣,٢٤٤	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع	بين المجموعات	٠,٠٥٠	٢	٠,٠٢٥	٠,٥٩٦	٠,٣٢٧
	داخل المجموعات	١,٥٤٥	١٢٥	٠,٠٤٢		
	المجموع	١,٥٩٤	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج	بين المجموعات	٠,٠٢٨	٢	٠,٠١٨	٠,٠٩٥	٠,٩٨٤
	داخل المجموعات	٣,٦٦٦	١٢٥	٠,١٤٤		
	المجموع	٣,٦٩٤	١٢٧	-		
أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض	بين المجموعات	٠,٦٥٥	٢	٠,٤٦١	٥,٣٢٤	٠,١١٩
	داخل المجموعات	٤,٢٢٣	١٢٥	٠,٠٧٩		
	المجموع	٤,٨٧٨	١٢٧	-		

****دلالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل * دلالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل**

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض) باختلاف متغير التخصص العلمي.

٣-الفروق باختلاف عدد سنوات الخبرة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف عدد سنوات الخبرة استخدم الباحث " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير عدد سنوات الخبرة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة	بين المجموعات	٠,١٩٥	٢	٠,٢٢٥	٣,٥٩٦	٠,٨١١
	داخل المجموعات	٢,١٣٤	١٢٥	٠,٠١١		
	المجموع	٢,٣٢٩	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان	بين المجموعات	٠,٣٣٤	٢	٠,٣٥٧	٦,٤٤٨	٠,٦٠١
	داخل المجموعات	١,٦٥١	١٢٥	٠,٠٤٤		
	المجموع	١,٩٨٥	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع	بين المجموعات	٠,١١٠	٢	٠,٠٨١	٠,٥٩٦	٠,٢١٤
	داخل المجموعات	١,٢٥٧	١٢٥	٠,٠٣٣		
	المجموع	١,٣٦٧	١٢٧	-		
معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج	بين المجموعات	٠,٠٩٩	٢	٠,٠٢١	٠,٠٩٥	٠,٨٤٢
	داخل المجموعات	٢,٦١٢	١٢٥	٠,٢٣٥		
	المجموع	٢,٧١١	١٢٧	-		
أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض	بين المجموعات	٠,٨١٠	٢	٠,٤٠١	٥,٣٢٤	٠,١٠٩
	داخل المجموعات	٣,١١١	١٢٥	٠,٠٨٨		
	المجموع	٣,٩٢١	١٢٧	-		

****دلالة عند مستوى ٠,٠١ فأقل** *** دلالة عند مستوى ٠,٠٥ فأقل**

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المنشآت المقترضة على قرارات التمويل والإقراض) باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة

من النتائج السابقة تبين أن المتوسط العام الخاص بعبارات محور الاعتماد على معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة جاء بدرجة (٣,٩٣ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة، ويأتي الاعتماد على معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالعمالة في المرتبة الثالثة في نتائج هذه الدراسة، بينما اظهرتها نتائج دراسة (الزامل، ٢٠١٥) في المرتبة الثانية.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة من أن أهم المعلومات المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية في مجال العمالة تتمثل في تكافؤ الفرص في التوظيف والاسترشاد بالمعلومات عن سياسات العلاقة العمالية مع الإدارة وبيان الممارسات العمالية المتعلقة بالتوظيف ودورانه والمزايا المتعلقة به من الأمور التي يتم الاسترشاد بها عند منح الائتمان.

ويتضح من النتائج السابقة أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحقوق الانسان من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٣,٤٨ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة، وتفسر الباحثة هذه النتيجة من أن أهم معلومات المسئولية الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان تتمثل في المعلومات المتعلقة بتدريب موظفي الامن في مجال حقوق الانسان، والإفصاح عن معلومات التدريب المتخصص لتأهيل الموظفين للتعامل مع حقوق الإنسان، وأن توفر معلومات بشأن ارتباط المنشأة بانتهاكات حقوق الإنسان وكذلك المعلومات المتعلقة بآليات معالجة شكاوى حقوق الانسان والإفصاح عن سياسات عدم التمييز بين الموظفين يرشد متخذي قرارات منح الائتمان، وتأتي تلك المعلومات من حيث الأهمية في المرتبة الرابعة في نتائج الدراسة الحالية، بينما صنفها (الزامل، ٢٠١٥) في المرتبة الثالثة.

وبالرغم من محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع يأتي في المركز الأول لدى (الزامل، ٢٠١٥) إلا انه يحتل المرتبة الثانية في الدراسة الحالية، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٤,١٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣,٤١ الى أقل من ٤,٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق على أداة الدراسة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن أهم معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع تتمثل في المعلومات الخاصة بالامتثال بالقوانين المجتمعية، والمعلومات المفصح عنها في تطبيق المنشأة لبرامج التنمية، ومعلومات آليات معالجة الشكاوى المتعلقة بالآثار على المجتمع، والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد داخل المنشأة، والمعلومات المتعلقة بتأثير ممارسات الموردين على المجتمع، وجميع ما سبق يؤثر على تقبل المجتمع للمنشأة مما يعني تأثر الأداء المالي لها والذي يتم الاعتماد عليه بشكل كبير عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، وهذا ما تؤكده دراسة (عمر وآخرون، ٢٠١٤) حيث أكد ان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر على الأداء المالي للمنشأة.

كما أوضحت النتائج أن المتوسط العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة (٤,٣٠ من ٥) وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤,٢١ الى أقل من ٥,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة

موافق تماما على أداة الدراسة، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن أهم معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنتج تتمثل في المعلومات الخاصة لحماية صحة مستخدمي أو مقدمي المنتج أو الخدمة وكذلك المعلومات المتعلقة بالسياسات المفصح عنها والمتعلقة بحماية خصوصية العميل وكذلك المعلومات المتعلقة باستدامة آثار المنتجات والخدمات وكذلك معلومات ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المتعلقة بالمنتج المفصح عنها يعود إلى ان المنتجات والخدمات هي الركيزة الأساسية للربح في المنشآت، وبالتالي فإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية المتعلقة بها تزيد من رضا المستهلكين وينعكس ذلك على قرارات الشراء لديهم، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن محور الاعتماد على المعلومات المتعلقة بالمنتج حاز على المرتبة الأولى من ضمن الجوانب الفرعية للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عنيزة وعلي، ٢٠١٣)، بينما احتلت معلومات المسؤولية الاجتماعية المتعلقة المركز الأخير في دراسة (الزامل، ٢٠١٥).

وجاءت عبارة" تزيد فرص الحصول على قيمة أعلى للقرض للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها "بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٠٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٠٩) وهي بذلك تتفق مع تختلف مع دراسة (النسور والنقرش، ٢٠١٦)، بينما حصلت عبارة " يحسن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت المقترضة من فرص الحصول على قروض للمنشآت "على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٩٨ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٨٢) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلاً من (إسماعيل، ٢٠١٦) و(**Cheng et all, 2014**) ويرجع السبب في نظر الباحثة إلى اهتمام المؤسسات المالية الحكومية بالقضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لدفع عجلة التنمية في البلاد، بينما تهتم المؤسسات التمويلية الخاصة بسمعتها لدى الرأي العام.

وحازت عبارة " تكون الضمانات المطلوبة من المنشآت المقترضة التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية أقل من الضمانات المطلوبة للمنشآت التي ليس لديها ممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية "بالمرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (٣,٩١ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٦٧) وبذلك تختلف هذه النتيجة عن دراسة (نسور والنقرش، ٢٠١٦).

- واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (النسور والنقرش، ٢٠١٦) في نتيجة عبارة " يتم منح فترة استحقاق اعلى للمنشآت المقترضة كلما زاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لها "بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣,٨٨ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٥٤).

وفي المركز الخامس جاءت عبارة " تقل تكلفة التمويل للمنشآت المقترضة التي تتمتع بمستويات أداء عالية للمسؤولية الاجتماعية " بمتوسط حسابي (٣,٧٥ من٥)، وانحراف معياري (٠,٦٠٨) وذلك موافقاً لما اظهرته نتائج دراسة (علي، ٢٠١٧) ودراسة (**Cooper & Uzun, 2015**) ودراسة (**Roberts & Goss, 2011**).

وتفسر الباحثة النتائج السابقة بأن عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تمتاز بالعديد من الفوائد من ضمنها تعزيز العلاقة مع المؤسسات المالية والتي من شأنها أن تعمل على تقليل

تكلفة التمويل، وتحسين فرص الحصول على قرض، بالإضافة إلى منح تسهيلات ائتمانية خاصة للمنشآت التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية النتائج التالية:

١. أن المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) تعتمد على معلومات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تهتم المؤسسات المالية بمعلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها والمتعلقة بالمنتج في المقام الأول، تليها المعلومات الخاصة بالمجتمع، ومن ثم المعلومات المتعلقة بالعمالة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي معلومات المسؤولية الاجتماعية المفصح عنها في مجال حقوق الانسان.

٢. أظهرت الدراسة أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية يؤثر على قرارات منح الائتمان لديهم، حيث أنه يحسن من فرص الحصول على التمويل، بالإضافة أنه يمكن الحصول على قيمة أعلى، ويقلل من الضمانات المطلوبة، ويعمل على توفير فترة استحقاق أعلى للمنشآت المفصحة، ويقلل من تكلفة التمويل.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإن الباحثة توصي بالتالي: -

١. على المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) أن تحرص على تحديد الاحتياجات التدريبية وتقديم دورات تدريبية بشكل منتظم لتحسين أداء العاملين عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

٢. ضرورة أن تحرص المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) على توفر معلومات بشأن عدم ارتباط المنشأة المقترضة بانتهاكات حقوق الإنسان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

٣. على المؤسسات المالية (الحكومية والخاصة) الاسترشاد بمعلومات العدالة بين الموظفين للمنشأة المقترضة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

٤. توعية المنشآت المقترضة بفوائد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية (الحكومية والخاصة).

قائمة المراجع

إبراهيم، لوراتى (٢٠١٦) المشاريع الاستثمارية وطرق تمويلها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر، العدد ٢٧: ٣٠١-٣١٠

أبو جبل، نجوى محمود (٢٠١٤) تطوير إطار لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة-جامعة طنطا) –مصر، العدد ٢: ٣٠-٩٥

إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد (٢٠١٦) أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي_ مصر، المجلد ٢٠، العدد ٤: ١٦١-٢٢٨

إسماعيل، إسماعيل محمود (٢٠٠٨م) دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه وتشجيع الاستثمارات، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٢، العدد ١:١-٣١
التلهوني، بسام (٢٠١٢م) المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية-المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية-الأردن، العدد الثالث: ٦٣ – ٦٤
الزامل، سليمان عبد الله محمد (٢٠١٥)، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية " دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الاسمنت والبتروكيماويات، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة
الجزراوي، إبراهيم ، النعيمي، نادية شاكر (٢٠١٠) تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة: دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣: ١-٤٥
الحاج، طارق (٢٠٠٥) المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة الأقصى-سلسلة العلوم الانسانية-جامعة الأقصى بغزة-فلسطين، المجلد ٩، العدد ٢: ١٣٠-١٥٥
العساف، صالح بن حمد (٢٠٠٣م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان،الرياض.
العساف، صالح حمد (١٩٩٥م ، ١٤١٦هـ) ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، الطبعة الثانية، الرياض : مكتبة العبيكان .
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (٢٠١٣) دليل تطبيق المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة (G4)، هولندا، أمستردام
المنظمة الدولية للتقييس (٢٠١٠م)، الدليل الارشادي حول المسؤولية الاجتماعية IOS 26000، جنيف، سويسرا
الناغي، محمود السيد، موافي، سمر أسامة عبد السميع، السجيني، صبري عبد الحميد (٢٠١٦) دور الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال في التنبؤ بالقدرة على الاستمرارية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٤٠، العدد ٢: ٢٥١-٢٧٥
النسور، جعفر حمد الله مصطفى الجندل، النقرش، فائق محمد سالم (٢٠١٦) معوقات تمويل المشاريع الصغيرة في منطقة الجوف في المملكة العربية السعودية، مجلة الثقافة والتنمية مصر، العدد ١٠٣: ٢٤٦-٢٧٣
بابكر، محمد أحمد عمر (٢٠١٣) القرض الحسن ودوره في تمويل المشاريع الصغيرة، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والاحصائية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية السودان، العدد ١٣: ١-٤٤
بتال، أحمد حسين، الراوي، محمد مزعل، علي، وسام حسين (٢٠١١) دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية-العراق، المجلد ٤، العدد ٧: ٤٤-٦٨
بلكعيبات، مراد (٢٠١٤) تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر: دراسة قانونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-جامعة زيان عاشور بالجلفة-الجزائر، العدد ١٧: ١٨٧-٢٠٢

حسن، كمال عبد السلام، إبراهيم، آفاق ذنون، إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد (٢٠١٧) محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة، المجلة المصرية للدراسات التجارية-مصر، المجلد ٤١، العدد ١: ٣٦٥-٣٨٥

حسناء، مشري (٢٠١٤) دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد ١٤: ٢٣٩-٢٦٨

خالدي، فراح، زاوي، صورية (٢٠١٧) التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي لها في ظل المخاطرة: دراسة حالة: وكالة البنك الوطني الجزائري"BNA" بأم البواقي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين-جامعة أم البواقي-الجزائر، العدد ٧: ٦٨٤-٦٩٨

سكاك، مراد (٢٠١١م) تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، العدد ١١: ١٩٥-٢٢٠

طربزوني، عصام بن معتصم، بري، زين العابدين بن عبد الله (٢٠٠٥) محددات الاقراض في المؤسسات الائتمانية المتخصصة بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض

عبد الحليم، أحمد حامد محمود (٢٠١٤) مدى إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة-جامعة طنطا) -مصر، العدد ١: ١-٦٨

عبيدات، ذوقان، عدس، عبد الرحمن ،عبد الحق ،كايد (٢٠٠١) البحث العلمي مفهومه ، وأدواته ، وأساليبه ، عمّان : دار الفكر ، الطبعة السادسة.

علي، أيمن صابر سيد (٢٠١٧) دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح، مجلة الفكر المحاسبي مصر، المجلد ٢١، العدد ٢: ٢-٦٠

علي، زهير أحمد (٢٠١٦) دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر، مجلة الدراسات العليا-كلية الدراسات العليا-جامعة النيلين-السودان، المجلد ٦، العدد ٢١: ١١٥-١٤١

عنيزة، حسين هادي وعلي، ماهر ناجي (٢٠١٣)، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم: دراسة تطبيقية واستطلاعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الاقتصادي والإدارة، جامعة الكوفة، العدد السادس والعشرون: ١٥٣-١٨٩

عمر، بلال فايز والشعار، إسحق محمود وزلوم، نضال عمر (٢٠١٤)، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات للعلوم الإدارية، المجلد ٤١، العدد ٢: ٢٤٠-٢٥٨

فرج، هاني خليل (٢٠١٧) أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي-مصر، المجلد ٢١، العدد ١: ٦٢٣-٦٨٣

قيسي، فايز بن حسن احمد، آل علي، عارف بن صالح بن سعود (٢٠١٥) القروض المصرفية المتبادلة وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة ميدانية، سلسلة ملخصات الأبحاث القضائية-الجمعية العلمية القضائية السعودية، العدد التاسع: ٢١٩-٢٥٠

مارق، سعد محمد (٢٠٠٩) قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٣، العدد ١: ١٣١-١٧٤

محمد، حميدة محمد عبد المجيد (٢٠١٢) نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة ٣٢، العدد الأول: ٣٣٧-٣٧٢

ممدوح، ياسمين (٢٠١٠) المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ١٤، العدد ٢: ٣٦٣-٤٠٦

مقداد، محمد ابراهيم حسين، عمار، محمد غالب (٢٠١٧) أثر سياسات برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر: دراسة حالة " الإغاثة الاسلامية – قطاع غزة"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاسلامية والاقتصادية والإدارية-شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين، المجلد ٢٥، العدد الاول: ١٢٨-١٤١

يوسف، حنان محمد إسماعيل (٢٠١٦) العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وادائها المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسؤولية الشركات، مجلة الفكر المحاسبي مصر، المجلد ٢٠، العدد ١: ٣٥٣-٣٩٦

Cooper, E.W., Uzun ،H. (2015)، Corporate Social Responsibility and the Cost of Debt، Journal of Accounting and Finance Vol. 15 (8): 11-29

Cheng, B., Ioannou، I., Serafeim, G. (2014), Corporate social responsibility and access to finance, Strategic Management Journal, Vol. 35 : 1-23

Diplock, J. (2018), Integrated Reporting what is it and why should you do it?, Policy Quarterly, Vo14, Issue 1: 81-85

Goss, A., Roberts, G., (2011), The impact of Corporate social responsibility on the cost of bank loans, Journal of Banking & Finance , Vol 35, Issue 7: 1794-1810

Vurro, C., Perrini, F. (2011), Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance, The international journal of business in society, Vol. 11 Issue: 4:459-474

Turturea. M.(2015), INTEGRATED REPORTING INTO PRACTICE – A TEN YEAR EXPERIENCE, SEA - Practical Application of Science, Volume III, Issue 1 (7): 565- 571